

الصحراء الغربية

يطلب المغرب بإقليم الصحراء الغربية ويطبق القانون المغربي من خلال المؤسسات المغربية في حوالي 85% من الأراضي التي يسيطر عليها. لكن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، وهي المنظمة التي سعت منذ عام 1973 للحصول على استقلال الإقليم الذي كان يخضع سابقاً للسيادة الإسبانية، تنازع المغرب السيادة على الإقليم. كان عدد سكان الإقليم حوالي 491 ألف نسمة، من ضمنهم حوالي مائة ألف مهاجر من المغرب، كما أن الغالبية من سكان الصحراء الغربية هم من الصراويين (سكان الصحراء)، ويعيش الصراويون أيضاً في جنوب المغرب المعترف به دولياً وفي الجزائر وموريتانيا.

أرسل المغرب قوات ومستوطني إلى المحافظتين الشماليتين من الإقليم بعد انسحاب إسبانيا سنة 1975 وقام ببسط سلطته على المحافظة الثالثة بعد تخلي موريتانيا عن المطالبة بها سنة 1979. ووافقت مواجهات متفرقة بين القوات المغربية وقوات البوليساريو منذ عام 1975 وحتى وقف إطلاق النار في عام 1991 ونشر القوات الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المعروفة باسم "المينورسو")، التي لا تشمل مهمتها مراقبة حقوق الإنسان. في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أقام المغرب جداراً من الحجارة والرمل يبلغ طوله حوالي ألف و 250 ميلاً، ويعرف هذا الجدار باسم "بيرم" ويمثل الحد الفعلي للمنطقة الإدارية الخاضعة لسيادته.

في عام 1988 وافق المغرب والبوليساريو على تسوية النزاع المتعلق بالسيادة عن طريق الاستفتاء. لم يتوصلا إلى تسوية الخلافات المتعلقة بأهلية الناخبين وتحديد أي من خيارات تقرير المصير سوف يتضمنها الاستفتاء للتصويت عليها (الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال أو وضع آخر بين الخيارات)، وبالتالي لم يُجر الاستفتاء نتيجة لذلك.

كانت هناك عدة محاولات للتوصيل إلى حل. ففي عام 2007، جرت أول مفاوضات مباشرة بين ممثلين عن الحكومة المغربية والبوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة، واقتراح المغرب منح الإقليم حكماً ذاتياً داخل المملكة، إلا أن جبهة البوليساريو اقترحت أن يكون الاستقلال الكامل أحد الخيارات المطروحة في الاستفتاء. وتم عقد أربعة لقاءات بين عامي 2007 و 2008 لكنها لم تؤدي إلى تقدم يذكر، وبعد ذلك شارك الطرفان في لقاءات غير رسمية في آب/أغسطس 2009، وأيضاً خلال العام من 10 إلى 11 شباط/فبراير ، ومن 8 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، ومن 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، وقد تمت هذه اللقاءات غير الرسمية برعاية السيد / كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية. ولم تحرز اللقاءات التي تمت في تشرين الثاني / نوفمبر و كانون الأول / ديسمبر أي تقدم يذكر في التوصل إلى حل دائم للنزاع.

في 30 نيسان/أبريل، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1920 الذي يقضي بتمديد فترة ولاية "المينورسو" حتى 30 نيسان/أبريل 2011، كما دعا القرار أيضاً الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساهمات طوعية لإجراءات بناء الثقة المعمول بها تحت إشراف مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين والتي ترمي إلى تزايد الاتصالات بين أعضاء العائلات الذين انفصلوا عن بعضهم البعض بسبب النزاع.

يعتبر المغرب أن الجزء من الإقليم الخاضع لإدارته هو جزء لا يتجزأ من المملكة، كما يرى أن القوانين والهيئات التنظيمية التي يتم تطبيقها في المملكة هي ذات القوانين والهيئات التي تطبق على ممارسة

الحريات المدنية والحقوق السياسية في الإقليم. وتماشياً مع ذلك، تكمن السلطة العليا بيد الملك محمد السادس، وقد تشابهت ظروف حقوق الإنسان في الإقليم مع ظروف حقوق الإنسان في المملكة.

وقد وردت تقارير مفادها أن مسؤولين أمنيين حكميين ارتكبوا عمليات قتل تعسفية أو غير قانوني، كما وردت تقارير غير مؤكدة عن اخفاء أشخاص لدفافع سياسية.

في 10 تشرين الأول / أكتوبر قام 173 صحراوياً بنصب حوالي 40 خيمة خارج العيون في منطقة تعرف باسم كديم أزيك احتجاجاً على عدم استجابة الحكومة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية في الإقليم، وتنامي المخيم بسرعة، وتقييد معظم التقديرات الحكومية وتقييرات المؤسسات غير الحكومية أن عدد الأشخاص المقيمين في المخيم أو الذين كانوا يقضون فترات زمنية طويلة فيه بحلول نهاية تشرين الأول / أكتوبر بلغ 16 ألف شخص. وفي 21 تشرين الأول / أكتوبر، استهل وفد مؤلف من ثلاثة من الولاة الإقليميين أو حكام الأقاليم، مفاوضات مع منظمي المخيم لمعالجة اهتماماتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ظروف السكن والعمل. وشيدت السلطات جداراً رملياً حول موقع المخيم وأقامت نقاط تفتيش أمنية حول محیطه بغية التحكم في العدد المتambi من الأفراد الذين يدخلون المخيم ويخرجون منه.

في 24 تشرين الأول / أكتوبر، أطلقت قوات الأمن النيران على سيارة كانت عند إحدى نقاط التفتيش انتظاراً للدخول إلى مخيم كديم أزيك، وكان بالسيارة أربعة مواطنين وفتي عمره 14 سنة يدعى الناجم الكاري، وقد أدى إطلاق النيران إلى مقتل الناجم الكاري وإلى إصابة الآخرين الذين كانوا داخل السيارة بجروح. وقد صرحت وزارة الداخلية في بيان رسمي أن مجرمين معروفين كانوا يستقلون السيارة وأنهم أطلقوا النيران على أفراد من الدرك كانوا قد حاولوا توقيفهم. وقد أكد تحقيق مستقل أجرته منظمات غير حكومية هي الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمرصد المغربي للحريات العامة أن مجموعة من الرجال كانوا يستقلون سيارة ذات دفع رباعي حاولوا شق طريقهم بالقوة عبر نقطة تفتيش تابعة للدرك الملكي. وذكرت المنظمات غير الحكومية حدوث إطلاق للنيران أثناء الحادث، لكنها لم تتمكن من تحديد الجهة التي بدأت إطلاق النيران. وشرعت السلطات في إجراء تحقيق قضائي داخلي، ولكنها لم تكن قد انتهت من هذا التحقيق بحلول نهاية العام.

بادرت السلطات في 8 تشرين الثاني / نوفمبر باستخدام خراطيم المياه والهراوات لنفكك المخيم بعد أن أخفقت المفاوضات بين مسؤولي وزارة الداخلية ومنظمي المخيم في تفككه سلماً، وقامت عناصر الشرطة والدرك بت分区ريل بضعة آلاف من المقيمين بالمخيم وسوّت المخيم بالأرض بسرعة، وحدثت أعمال شغب على نطاق واسع، ووقعت هجمات عنيفة ومواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين فور وصول خبر تفكك المخيم إلى العيون.

وقد أفادت تقارير حكومية وتقارير من منظمات غير حكومية ومن منظمات محلية غير حكومية أن 11 عنصراً من قوات الأمن لقوا مصرعهم وأصيب أكثر من 200 آخر في المصائد العنيفة التي وقعت مع المقيمين في مخيم كديم أزيك أو مع المتظاهرين في العيون، كما لقي اثنان من الصحراويين مصرعهم في أعمال العنف التي وقعت، وأفادت بعض وسائل الإعلام العالمية أن مئات من الصحراويين قد أصيبوا بجراح. وذكرت الحكومة أن بابي كركر إبراهيم ولد محمود حمادي، البالغ من العمر 26 عاماً، لقى مصرعه بعد أن ارتطمته به عن طريق الخطأ سيارة غير رسمية في العيون. وقال شقيقه وشهود عيان آخرون للمحقق التابع لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان ("هيومان رايتس ووتش") أن بابي كركر إبراهيم ولد محمود حمادي كان مصاباً بجروح ومستلقياً على الأرض عندما داسته عن قصد سيارة تابعة للشرطة.

كما توفي مدنی آخر هو إبراهيم الداودي البالغ من العمر 42 عاماً أثناء احتجازه من قبل الشرطة. وكان تقرير حكومي أولى قد أفاد بأنه عانى من نوبة ربو فاتحة أدت إلى وفاته في المستشفى العسكري في العيون بعد توقيفه من قبل قوات الأمن، وذكر بيان رسمي ثان أن الوفاة كانت بسبب التهاب رئوي. لكن أعضاء من أسرة الداودي قالوا لمنظمة العفو الدولية ولمنظمات أخرى غير حكومية أن الحكومة لم تؤكد أبداً سبب وفاته أو الظروف التي أدت إلى وفاته، وفتحت الحكومة تحقيقين في وفاة الشخصين المدنيين تلبية لطلب ورد لها من منظمات غير حكومية ومن أسرتي الضحيتين، وفي نهاية العام لم تكن الحكومة قد أكملت أيها من التحقيقين، ولم تقدم السلطات تقارير عن نتائج التشريح للأسرة أو للجمهور.

استجاب البرلمان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي منظمة محلية لحقوق الإنسان، لأحداث 8 تشرين الثاني/نوفمبر، وشرعا بفتح تحقيق في تلك الأحداث، كما استجاب لها اتحاد آخر للمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان يضم 11 منظمة، وفتح هو الآخر تحقيقا في الأحداث، وقد أكدت التقارير التي أصبحت متاحة بحلول نهاية العام من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومن منظمة مراقبة حقوق الإنسان ("هيومان رايتس ووتش")، ادعاء الحكومة بأنها لم تستعمل القوة المميتة أثناء عملية تفكيك مخيم كديم أزيك، كما أكدت هذه التقارير أن عدة إصابات قد وقعت بين قوات الأمن. إلا أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان استنتجتا أن أفراد الشرطة والدرك أفرطوا في استخدام القوة في محاولاتهم لقمع الاضطرابات في العيون، وأن إفراطهم في استخدام القوة شمل الضرب لحد فقدان الوعي. وزعمت التقارير أيضاً أن قوى الأمن أساءت معاملة الموقوفين الذين تم احتجازهم في أعمال العنف، وأن مسؤولين حكوميين ومدنيين مواليين للمغرب هاجموا عدة بيوت للصحراويين في العيون. ولم تكن تقارير البرلمان واتحاد المنظمات غير الحكومية قد صدرت بحلول نهاية العام.

وكانت هناك تقارير غير مؤكدة عن اختفاء أشخاص لدّوافع سياسية.

في 28 نيسان/أبريل زعم أن عناصر شرطة في العيون يرتدون الزي المدني، اخطفوا المدعو محمد عبد الله ديحانى، وقد أفاد البلاغ الذي قدمته أسرة ديحانى إلى تجمع المدافعين الصحراوين عن حقوق الإنسان ("كوديسا") أن ديحانى شوهد لآخر مرة بالقرب من مسكن قريبه عبد الله ديحانى، وهو ناشط يسعى من أجل الاستقلال الصحراوى. ويقال أن أسرة ديحانى استفسرت عن مكان وجوده لدى مخفر الشرطة، لكنها لم تحصل على معلومات. وادعت السلطات الحكومية أن والدة ديحانى توجهت إلى مخفر الشرطة للاستفسار عن مكان وجود إبنتها، ولكنها لم تعد إلى المخفر بالمعلومات التي طلبت السلطات تزويدها بها للبدء في التحقيق.

أما بخصوص اكتشاف مقبرة بالقرب من سجن العيون عام 2007، أفادت الحكومة أن الشرطة القضائية التي قامت بأعمال التفتيش في المقبرة بمساعدة خبراء فرنسيين في الطب الشرعي وجدت أن الرفات البشرية التي عثروا عليها في المقبرة تعود إلى عام 1938. ولم تكن هناك مستجدات إضافية.

وفما يتعلق بحالات الاختفاء التي تعود إلى فترة السبعينيات والثمانينيات والتي لم يتم البحث فيها حتى اليوم، يواصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تعاونه مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري واللإرادى. وقد قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتزويد المفوضية العليا لحقوق الإنسان بمعلومات تتعلق بـ 56 حالة تعتبرها المفوضية العليا لحقوق الإنسان حالات لم يتم التوصل إلى حلها بعد. وقد استمر بين الحين والآخر ورود شكاوى جديدة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وكانت هذه الشكاوى تتعلق بحالات اختفاء وقعت في السبعينيات والثمانينيات. وقد صرحت المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه قد لا يتمكن من حل تسع حالات صعبة نظراً لعدم توفر الأدلة، وفي المقابل، ادعت مجموعات حقوق الإنسان الصحراوية وعائلات صحراوية أن ما لا يقل عن 114 حالة ما زالت بدون حل واتهمت المجلس

الاستشاري لحقوق الإنسان وسلفه هيئة الإنصاف والمصالحة بعدم الاعتراف بالعديد من حالات الاختفاء الإضافية المزعومة، وعلى وجه الخصوص حالات اختفاء الأشخاص من الصحراء الغربية.

كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يدفع تعويضات خلال السنة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مثلما كان يفعل منذ عام 2000، وقد شمل أولئك الذين تلقوا هذه التعويضات الصحراويون أو أفراد عائلات الصحراويين الذين اختفوا أو تم احتجازهم خلال السبعينيات والثمانينيات. وقد بلغ إجمالي التعويضات المالية التي تلقاها خلال السنة 331 فرداً ما قيمته 46 مليون و 233 ألف و 210 درهم (أي 550 ألف و 395 دولار أمريكي). وقد أفاد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه كان يتلقى الشكاوى وطلبات التعويض باستمرار خلال العام، وأنه كان يقوم بالتحقيق في تلك الشكاوى، إلا أنه حول اهتمامه خلال العام إلى مشاريع لإصلاح الإقليم وتعويضه، بما في ذلك توفير التأمين للعلاج الطبي لعائلات الضحايا، وقد قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال العام بصرف 979 بطاقة تأمين للعلاج الطبي لأشخاص يعيشون في كل من المغرب والصحراء الغربية.

وقد أفادت تقارير تتسم بالمصداقية أن قوات الأمن كانت تمارس التعذيب والضرب وأشكال أخرى من إساءة معاملة المحتجزين. واستمر ورود تقارير من منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية عن وقوع انتهاكات، لا سيما ضد مناصري استقلال الصحراء الغربية.

احتجزت السلطات المغربية أكثر من 300 مدنياً أثناء قيامها في 8 تشرين الثاني / نوفمبر بتفكيك مخيم كديم أزيك وما أعقب ذلك من أعمال عنف في العيون، وفي غضون 48 ساعة أفرجت السلطات عن 100 شخص دون توجيه لهم إليهم، إلا أن الحكومة وجهت تهمًا بارتكاب جرائم إلى ما لا يقل عن 60 شخصاً بحلول نهاية العام، وادعت الحكومة مع حلول نهاية العام أن معظم الموقوفين تقريباً قد مثلوا أمام محكمة مدنية وأن 47 منهم ظلوا محتجزين في سجن العيون في انتظار المحاكمة. كما أفادت السلطات أنها وجهت تهمًا إلى 20 محتجزاً إضافياً وأنها نقلت هؤلاء إلى سجن سلا في المغرب المعترف به دولياً، وأفادت السلطات أيضاً أن هؤلاء المحتجزين الإضافيين كانوا مع حلول نهاية العام في انتظار محکمتهم أمام محكمة عسكرية، ومع ذلك ادعت منظمات غير حكومية أن الحكومة واصلت احتجاز ما لا يقل عن 131 شخصاً إما في سجن سلا أو في العيون، وأنها لم توجه لهم تهمًا رسمية بحلول نهاية العام.

وقد ادعى كثيرون من تم الإفراج عنهم وكثيرون من عائلات أولئك الذين ظلوا رهن الاحتجاز أنهم تعرضوا للضرب والمعاملة السيئة على يد مسؤولي الأمن. كما ادعت منظمات غير حكومية دولية ومحليّة أن بعض المدنيين تعرضوا للضرب المبرح على أيدي قوات الأمن وأن هذا الضرب أدى إلى كسر أطرافهم وإصابتهم بجروح مفتوحة وبفقدانهم للوعي. كما ادعت المنظمات غير الحكومية وأفراد العائلات أن قوات الأمن استعملت الرصاص المطاطي خلال أعمال الشغب في العيون، إلا أن الحكومة أنكرت قيام قوات الأمن بذلك. وأفادت تقارير منظمة العفو الدولية عن حالتين اثنتين، زعم فيماهما الضحيتان أنهما تعرضوا للاغتصاب من قبل عناصر الشرطة أثناء احتجازهما. وعلاوة على ذلك، ادعت منظمة العفو الدولية والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومنظّمات محلية غير حكومية أخرى أن مسؤولي الأمن كانوا يهددون المحتجزين بالاغتصاب في حالات عديدة.

أفاد العديد من شهود العيان أن عناصر الشرطة استخدمت الضرب والقوة المفرطة لاحتجاز المتظاهرين والمتمرجين في أعمال الاحتجاز والشغب التي وقعت بعد تفكيك المخيم يوم 8 تشرين الثاني / نوفمبر. كما قامت الشرطة باحتجاز صحي أمريكي وموظف صحي وظيفي يعمل لدى منظمة "هيومان رايتس ووتش" لفترة وجيزة وضربتهما بقبضته الأيدي وبالهراوات المطاطية، وقد كانوا يشاهدان رجال الشرطة وهم ينهالون بالضرب دون تمييز على صحراويين آخرين كانوا قد تجمعوا في المكان، وساق رجال الشرطة الإثنين إلى مخفر احتجاز مؤقت على أطراف ساحة المدينة ثم أفرجوا عنهما دون توجيه تهم إليهما.

رفضت وزارة العدل النظر في قضية تتعلق بحالة ناشطة تسعى من أجل استقلال الصحراء الغربية كانت قد ادعت في شباط/فبراير 2009 أن عناصر الشرطة ضربوها واغتصبواها (لاطوا بها)، وقد رفضت الوزارة النظر في هذه القضية لعدم وجود أدلة بعد التحقيق الذي أجرته الشرطة القضائية. وقد انتقدت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان وتتخذ من الصحراء الغربية مقراً لها قرار الوزارة، كما انتقدت انعدام الشفافية في التحقيق.

ورفض المدعي العام أيضاً النظر في دعوى ضد عناصر شرطة تقدمت بها ناشطة مشهورة في مجال حقوق الإنسان في آب/أغسطس 2009، وكانت هذه الناشطة قد ادعت في الدعوى أن عناصر الشرطة جردوها من ثيابها وتركوها عارية عند أطراف العيون، وهددوها بنشر صور فيديو لها على الإنترن特. وقد أكدت الحكومة أن الضحية تقدمت بشكوى إلى المدعي العام في العيون في أيلول/سبتمبر 2009 وأن المدعي العام أجرى تحقيقاً في هذه الشكوى. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في الصحراء الغربية قرار المدعي العام والتحقيق الذي أجراه.

أكّدت السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر أن المدعي العام في محكمة الاستئناف في العيون تلقى شكوى من شماد مرزوق البالغ من العمر 20 عاماً، وأن مرزوق زعم في شكواه أن الاثنين من ضباط الشرطة اعتدوا عليه بالضرب أثناء احتجازه في أيلول/سبتمبر 2009. وأجرت السلطات تحقيقاً في الشكوى، لكن المدعي العام قرر أن ادعاءات مرزوق لا أساس لها بسبب عدم توفر الأدلة، بما في ذلك الوثائق الطبية أو شهود العيان.

ظل الناشط الصحراوي يحيى محمد الحافظ في السجن، وكان الحافظ وبسبعة أشخاص آخرين قد أدينوا من قبل أحد القضاة بقتل ضابط أمن في عام 2008، وادعت مجموعة المتهمين أن المحكمة أدانتهم بناء على اعترافات انتزعت منهم بعد تعذيبهم. وأفادت الحكومة أنها أفرجت عن أحد هؤلاء المدانين، واسمه عمر الفقير، في عام 2008. ولم تحدث تطورات أخرى في القضية.

كانت هناك عدة حالات اندلع فيها العنف بين جماعات صحراوية مؤيدة للاستقلال ونشطاء مناصرين للاتحاد أثناء مسيرات أو مظاهرات شارك فيها مناصرو الاستقلال ومناصرو الاتحاد. وفي جميع هذه الحالات أفادت الحكومة أن استجابة قوات الأمن كانت كافية للحلولة دون تحول العنف إلى ما هو أخطر، ومع ذلك ادعى النشطاء الصحراويون أن استجابة قوات الأمن كانت بطيئة، وأنها قامت أحياناً بالتشجيع الضمني على العنف.

في 6 نيسان/أبريل، عادت إلى العيون مجموعة مؤلفة من 11 ناشط صحراوي يسعون من أجل استقلال الصحراء الغربية، وكانت هذه المجموعة قد سافرت إلى الجزائر العاصمة وإلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بالقرب من تندوف في الجزائر، للجتماع مع مسؤولين جزائريين ومسؤولين آخرين من جهة الوليساري. ووّقعت اشتباكات بين 31 مجموعة قومية صحراوية وعدة مجموعات من الناشطين المؤيدية للاتحاد عندما تجمعت فئات مختلفة في المطار لاستقبال الناشطين، وقد ادعى نشطاء يسعون من أجل استقلال الصحراء الغربية أن عناصر من الشرطة لا يرتدون الزي الرسمي شجعوا المتظاهرين المؤيدية للاتحاد بالهجوم عليهم وأنهم تعمدوا التباطؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العنف، غير أن الحشود أتلفت السيارات، ولم يتعرض أي شخص لإصابات خطيرة. وقد ادعت الحكومة أن قوات الأمن أدت مهمتها بصورة مهنية وأنها حالت دون تفاقم العنف.

في 8 نيسان/أبريل، أوقفت الشرطة سلطانة خيا، وهي ناشطة تسعى من أجل الاستقلال، وأوقفت معها آخرین غيرها من كانوا قد عادوا يوم 6 نيسان/أبريل من رحلتهم إلى عاصمة الجزائر، وأوقفت

الشرطة هؤلاء عند نقطة تفتيش اعتيادية للشرطة في بوجدور. وأفاد النشطاء أن عدداً كبيراً من النشطاء المؤيدين للاتحاد كانوا قد تجمعوا عند نقطة التفتيش في انتظار مجموعة الناشطين العائدين من الجزائر. وأفادت بلاغات هؤلاء الناشطين أن أفراد المجموعة المناصرة للاتحاد كانوا البادئين بالهجوم، غير أن النشطاء المناصرين للاتحاد زعموا أن الناشطين المناصرين للاستقلال هم الذين حرضوا على وقوع أعمال العنف التي تلت. وادعى تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان ("كوديسا") أن ثلاثة أشخاص أصيبوا في أعمال العنف، وصرحت السلطات أن الشجار وقع، وادعى أنها حافظت على النظام.

في 7 أيار / مايو ادعت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن قوات الأمن تدخلت خلال مظاهرة قام بها الصحراويون المناصرون للاستقلال في حي ماعطا الله من العيون، مما أدى إلى إصابة داكنا موسوي وإبنيها جمال وعليان حسيني. وأكدت السلطات أن مجموعة من النشطاء قامت بمظاهرة للاحتجاج بالقرب من إحدى المدارس حيث قام أحد ضباط الشرطة بتفریق الطلاب أثناء قيامه بدورية روتينية، وقد ادعى هذا الضابط أن تدخل الشرطة تم بدون عنف.

في 18 تموز / يوليو تجمع عدد من الناشطين المناصرين للاستقلال للتريح بناشطين كانوا قد قاموا مؤخراً بزيارة الجزائر العاصمة وتندوف، وتم الاستقبال في حي الانعاش في العيون، الذي يقال أنه كان محاطاً بعشرات من سيارات الشرطة وعناصر من قوات الأمن الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية. كما أفادت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن عناصر الشرطة كانت تقوم بترحيب المتجمعين شفهياً وأنها هاجمت عدة أشخاص كان من بينهم محمد مانولو حسن داه وخديجو لمعدل، ومريم الاسالك بوجمعة وكلثوم لبسير.

ظلت حصانة الشرطة عن المسائلة مشكلة قائمة، إذ ازداد عدد الضحايا المزعومين الذين تعرضوا لانتهاكات لحقوق الإنسان وتقدموا بشكاوى ضد الشرطة، وفقاً لما ورد عن عدة منظمات غير حكومية، دولية ومحالية وصحراوية. وجادلت الحكومة في هذه الزيادة المزعومة وقدمت إحصاءات تشير إلى أن سكان الصحراء الغربية تقدمو حتى شهر تشرين أول / أكتوبر بـ 45 شكوى ضد السلطات التي لها مقرات في جميع أنحاء الإقليم. وقد أحالت السلطات كافة الشكاوى إلى الشرطة القضائية للتحقيق فيها، وقام المدعي العام بفتح تحقيقات في كافة هذه الشكاوى لكنه رفض النظر في 32 منها لعدم توفر الأدلة الكافية. وما زالت ثلاثة عشرة حالة قيد التحقيق. وقد ادعت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحالية أن السلطات رفضت جميع الشكاوى تقريباً وأنها لم تجمع أية أدلة تتجاوز تلك الأحداث التي أفادت بها الشرطة.

وذكرت الحكومة أن عدد التحقيقات والملحاقات القضائية التي يجريها مسؤولو الأمن قد ازداد وأن التدريبات التي يتلقاها مسؤولو الأمن (بما في ذلك التدريب المتعلق بحقوق الإنسان) قد ازدادت أيضاً، كما ذكرت الحكومة أنها اتخذت بعض الخطوات الرامية إلى الحد من إفلات الشرطة من العقاب نتيجة لتجاوزات عناصر الشرطة وقيامهم بإساءة المعاملة. وأفادت الحكومة أن بعض هذه الملاحقات القضائية شملت ضباطاً ارتكبوا جرائم في الإقليم، ومع ذلك لم تتوفر أرقام دقيقة عن عدد هذه الملاحقات القضائية لأن الحكومة لم تقصّل أي من البيانات بحسب المناطق. وكثيراً ما أدت الممارسات السابقة إلى احتفاظ المسؤولين الذين يُزعم أنهم أساووا معاملة غيرهم بمناصبهم القيادية أو انتقالهم إلى وظائف أخرى.

استمرت الادعاءات المتعلقة بـ إساءة المعاملة في السجون وتلك المتعلقة بأوضاع في السجون دون المستوى المطلوب، وكانت سياسة الحكومة تجيز للمنظمات غير الحكومية التي تقدم للسجناء خدمات اجتماعية أو دينية الدخول إلى السجون، ولكنها كانت لا تسمح للمنظمات غير الحكومية التي تقصر مهمتها على حقوق الإنسان بالدخول إلى السجون إلا عندما تصرّح لها السلطات بذلك. وقد استمرت الزيارات المنتظمة للسجون ولمراكز حماية الأطفال التي تأوي أحداثاً مخالفين للقانون، وكانت هذه

الزيارات زيارات يقوم بها أعضاء من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وكذلك المرصد المغربي للسجون، وهو منظمة غير حكومية محلية مدعومة من الحكومة ومكونة من محامين ونشطاء خيريين يعملون على تحسين أوضاع السجناء، وقد قام عناصر المرصد والمجلس بإبلاغ السلطات الحكومية شكاوى تتعلق بأوضاع في السجون كانت دون المستوى المطلوب، أو شكاوى تتعلق بالإساءة إلى المحتجزين.

ذكر المرصد المغربي للسجون في تشرين الأول / أكتوبر أن الاكتظاظ في سجن العيون، وهو السجن الوحيد في الصحراء الغربية، لم يعد مشكلة خطيرة مثلاً كان في السنوات الماضية، وأن الأوضاع في هذا السجن قد تحسنت بشكل كبير. كانت القدرة الاستيعابية للسجن في البداية 300 سجينًا. وقد أفاد المرصد المغربي للسجون في شهر تشرين الأول / أكتوبر أن السلطات خفضت عدد نزلاء السجن سنة 2005 من 900 سجين إلى 448 سجين، وأنها أنجزت هذا التخفيف من خلال برنامج نقل السجناء إلى مراقب آخر في المغرب المعترف به دولياً، وكان من بين السجناء 448 المتبقين، 39 امرأة و31 مرأة، كانوا جميعهم معزولين عن الرجال أثناء احتجازهم. إلا أن الاكتظاظ في السجن ازداد عندما سجنت السلطات 300 صهراويًا لصلتهم بأحداث تفكك مخيم كديم أزيك في شهر تشرين الثاني / نوفمبر. وقد أفرجت السلطات عن معظم هؤلاء السجناء دون توجيه لهم إليهم بعد أن احتجزتهم لفترة تتراوح ما بين يوم واحد وأربعة أيام، وقد أشارت تقارير حكومية وتقارير أخرى صدرت عن منظمات غير حكومية أن ما بين 47 و111 صهراويًا من تم اعتقالهم لأسباب تتعلق بأحداث 8 نوفمبر ظلوا في سجن العيون، وأن عدد السجناء في سجن العيون بلغ مع حلول نهاية العام إلى ما بين 495 و 559 سجينًا. وقد واصل نشطاء في مجال حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية اتهام الحكومة باستخدام برنامجها للتقليل من الاكتظاظ في سجن العيون من حين إلى آخر لمعاقبة السجناء الناشطين سياسياً، وذلك من خلال نقلهم إلى مراقب في المغرب بعيداً عن عائلاتهم. وقد اعترفت الحكومة والمرصد المغربي للسجون أن إجراءات النقل قد حدثت، ولكنها صرحاً أن الغرض من ذلك لم يكن سياسياً وأن الغرض الوحيد لاتخاذ إجراءات النقل هذه كان من أجل تحسين أوضاع في السجن.

كان لدى السلطات زنزانات احتجاز صغيرة في السمارة وبجوارها والداخلة، وذلك بالإضافة إلى سجن العيون الرئيسي، وكان بإمكان كل من تلك الزنزانات استيعاب حوالي 20 سجينًا، ولم يكن الاكتظاظ في هذه المراقب مشكلة عموماً.

واصل نشطاء في مجال حقوق الإنسان ومناصرة الاستقلال ادعاءاتهم بأن السلطات كانت تلقى القبض عليهم بسبب نشاطهم السياسي، لكنها كانت توجه إليهم تهماً تتعلق بالمخدرات أو بجرائم جنائية أخرى. تقتضي القوانين من السلطات التحقيق في مزاعم عن التعرض لإساءة المعاملة ترد من أي شخص يواجه المحاكمة ويطلب إجراء تحقيق في قضيته، لكن المدافعين عن حقوق الإنسان، المحليين منهم والدوليين، ادعوا أن المحاكم كانت كثيراً ما ترفض إصدار الأوامر لإجراء فحوص طبية، أو النظر في نتائج الفحوص الطبية لحالات التعذيب المزعوم.

في أيلول / سبتمبر أفادت الحكومة بأن النائب العام وقضاة التحقيق طلبوا إجراء فحوص طبية متخصصة لـ 31 شخصاً، مقارنة مع 27 طلباً في عام 2009 و 49 طلباً في عام 2008. وقد زعم ائتلاف منظمات غير حكومية يتكون من 11 عضواً أن 52 صهراويًا زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب من قبل عناصر الشرطة بعد اعتقالهم من قبل قوات الأمن لصلتهم بأحداث تفكك المخيم في 8 تشرين الثاني / نوفمبر وأحداث الاعتراف التي تلت تفكك المخيم، كما زعم هؤلاء أنهم تقدموا بطلبات لإجراء الفحوص الطبية عليهم، ولم يُعرف ماذا كان رد الحكومة على طلباتهم بحلول نهاية العام.

وذكرت الحكومة أن جميع المحتجزين في المغرب أو في الصحراء الغربية هم أشخاص تمت إدانتهم أو وُجّهت إليهم تهما بارتكاب جرائم، وأن هؤلاء السجناء لا يوجد بينهم أي سجناء سياسيين، وذلك بموجب القانون ووفقاً للسياسة الرسمية، ومع ذلك، ادعت مجموعات تدافع عن حقوق الإنسان وأخرى تناصر الاستقلال أن حوالي 52 صحراويًا كانوا محتجزين "كسجناء سياسيين" إما في الصحراء الغربية أو في سجون في المغرب المعترض به دولياً. وأفاد المرصد المغربي للسجون بحلول نهاية العام أن جميع الناشطين السياسيين الصحراويين المعروفين كانوا سجناء محتجزين في مراقب للاحتجاز في كل من تزنيت والقنيطرة وبن سليمان وأغادير وتغازوت والدار البيضاء وسلا.

ويقال أن الطلاب الذين كانوا يجاهرون بمساندتهم لاستقلال الصحراء الغربية كانوا يُحتجزون وي تعرضون لسوء المعاملة، وقد أفاد ناشطون طلاب وناشطون في مجال حقوق الإنسان أن السلطات كانت تحتجزهم وتتعرض لهم بالضرب بصورة منتظمة وكانت تخرج عنهم بعد ذلك في غضون 24 ساعة دون اعتقالهم رسميًا أو توجيه تهمًا إليهم.

في أيلول / سبتمبر 2009 زعمت منظمات غير حكومية محلية أن عناصر الشرطة ألقوا بالمتظاهر محمد بركان من نافذة في العيون أثناء مظاهرة غير مرخص لها. وقد دحض المدعي العام رسمياً مزاعم المنظمات غير الحكومية، واتهم بركان بالاعتداء على أحد الضباط وارتكاب جرائم أخرى. ودفع بركان غرامة مالية قيمتها 200 درهم (25 دولار أمريكي)، وأفرجت السلطات عنه في 27 أيلول / سبتمبر بعد أن أكمل العقوبة التي صدرت بحقه والتي كانت مدتها سنة كاملة في السجن.

يحظر القانون التشكيل في المؤسسة الملكية وفي أن الإسلام هو دين الدولة وفي أن المغرب حق السيادة على الصحراء الغربية (يرجى مراجعة التقرير الخاص بالمغرب). أعلن الملك في حدث له في تشرين الأول / نوفمبر، عن تضاؤل سياسة التسامح مع مؤيدي فكرة الاستقلال، وكانت نتيجة ذلك مبادرة الأفراد ووسائل الإعلام بممارسة الرقابة الذاتية، وعدم ظهور أي آراء في وسائل الإعلام خلال العام تؤيد الاستقلال أو الاستثناء الذي يطرح الاستقلال كأحد الخيارات.

منعت السلطات الصحفيين الدوليين والمغاربيين من السفر إلى العيون في الأيام السابقة واللاحقة لتلك المخيم في 8 تشرين الثاني / نوفمبر، وقد أدى ذلك إلى تصعيب حصول الجمهور على معلومات عن عدد الإصابات والوفيات والتحقق من صحتها. ولم ترد تقارير عن إجراءات اتخذتها الحكومة ضد كتاب في الإقليم يسجلون المدونات على الإنترنت، ومع ذلك استمر خلال العام ورود تقارير تتسم بالصدقية حول قيام السلطات بمنع بعض الصحفيين الأجانب من لقاء ناشطين مؤيدين للاستقلال.

كانت وسائل الإعلام المغربية والدولية وكذلك القنوات التلفزيونية الفضائية متاحة في الإقليم. ولم يوجد أي دليل يشير إلى أن الوصول إلى الإنترنت في الإقليم كان مختلفاً عنه في المغرب المعترض به دولياً، إذ كان الوصول إلى الإنترنت في المغرب متاحاً وغير مقيد عموماً، ومع ذلك كانت الحكومة تحجب عدداً صغيراً من الواقع على الشبكة الإلكترونية المنطلقة من المغرب وكذلك وسائل الإنترنت ("البروكسي") المستخدمة للحيلولة دون تعقب نشاط مستخدمي شبكة الإنترنت على الشبكة.

يكفل الدستور حرية التجمع وإنشاء الجمعيات والانضمام إليها ضمن إطار الحدود التي ينص عليها القانون. وكانت الحكومة تستخدم التأخيرات الإدارية وأساليب أخرى لقمع التظاهرات أو لتنبيط المتظاهرين، ومع ذلك، وقعت الاعتصامات والتظاهرات والاحتجاجات. كما حظرت الحكومة منح بعض المنظمات وضع منظمات غير حكومية أو لم تعترف بجمعيات اعتبرتها غير مؤهلة للحصول على هذا الوضع.

كانت وزارة الداخلية تتطلب من راغبي عقد تجمعات عامة، بما في ذلك التظاهرات، الحصول على ترخيص يسمح لهم بعقد مثل هذه التجمعات، ومع ذلك كانت السلطات في كثير من الأحيان تسمح للذين لم يحصلوا على ترخيص لعقد اجتماعات عامة أن يعقدوها هذه الاجتماعات على أساس غير رسمي، وكانت المنظمات غير الحكومية تشكو من انعدام الاستقامة والثبات في إجراءات الحصول على مثل هذا الترخيص.

يكفل الدستور والقانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وعلى وجه التحديد تنظم المادة 5 من مرسوم ظهير 1-58-376 الصادر عام 1958 تشكيل المؤسسات والأعمال التي تؤديها.

أفادت منظمات مؤيدة للاستقلال وبعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أنها قالت في السنوات الأخيرة من وتيرة الطلبات التي تقدمها للحصول على تراخيص قانونية للمشاركة في الاعتصامات والتظاهرات لأن الشرطة كانت نادراً ما تمنح تلك التراخيص، وأفادت المنظمات أيضاً أن القيام بتظاهرات منتظمة، بالإضافة إلى هذه القيود، أصبح أكثر صعوبة بسبب مضيقات الشرطة لتلك المنظمات على نحو متزايد بعد الخطاب الذي ألقاه الملك في تشرين الثاني / نوفمبر 2009. وأفادت الحكومة أنه اعتباراً من تشرين الأول / أكتوبر، (وهو آخر تاريخ لتوفير الأرقام) تجاوز عدد التظاهرات أو الاحتجاجات في الصحراء الغربية 130 مظاهرة أو احتجاج، وكانت أسباب الغالبية من هذه التظاهرات والاحتجاجات اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة والإسكان، إلا أن الكثير من هذه التظاهرات والاحتجاجات كان ينطوي أيضاً على مدلولات سياسية.

كانت الحكومة تطبق إجراءات صارمة للتحكم في قدرة المنظمات غير الحكومية والنشطاء على لقاء الصحفيين. وكان يتعين على الصحفيين الأجانب الحصول على موافقة رسمية مسبقة قبل الاجتماع بمنظمات غير حكومية مؤيدة للاستقلال.

لم تسمح الحكومة لجموع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان ("كوديسا") أو للجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالتسجيل كمنظمتين غير حكوميتين، مثلاً كانت لا تسمح لهما في السنوات السابقة، وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرتهما على جمع الأموال محلياً ودولياً وتأمين مساحة لعقد اجتماعات عامة. وكانت "كوديسا" قد تقدمت في عام 2008 بطلب للتسجيل رسمياً كمنظمة غير حكومية عن طريق البريد المسجل، وذكرت قيادة الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عام 2005 أن إحدى المحاكم الإدارية في أغادير كانت قد أمرت الحكومة بتسجيلها، ولكن الحكومة لم تفعل ذلك.

وأصلت الحكومة اتهام جبهة البوليساريو بالامتناع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمغاربة - 213 الذين زعم أنهم مفقودين منذ حرب 1975-91 ، كما وأصلت جبهة البوليساريو اتهامها للمغرب بالامتناع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بـ 150 من الجزائريين وأنصار البوليساريو (بمن فيهم 58 جندياً). وقد نفى كل من المغرب والبوليساريو أن أيّاً من المعتقلين السابقين ما زال قيد الاحتجاز.

وكان الفساد في صفوف قوات الأمن والمسؤولين القضائيين مشكلة قائمة.

كانت القوانين والقيود الخاصة بالمنظمات الدينية والحرية الدينية في الإقليم تتطابق مع القوانين والقيود المطبقة في المغرب. للاطلاع على وصف كامل للحرية الدينية، يرجى مراجعة تقرير الحرية الدينية لعام 2010 على العنوان التالي: www.state.gov/g/drl/irf/rpt.

وذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ("هيومان رايتس ووتش") والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حالات قامت فيها السلطات بمنع أشخاصاً أجنب من لقاء ناشطين مؤيدن للاستقلال.

وزعم نشطاء صحراويون يسعون من أجل الاستقلال أن رجال أمن يرتدون الزي المدني قاموا في 28 آب / أغسطس بضرب واعتقال 14 ناشطاً إسبانياً كانوا يحتجون على انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية أمام فندق نكجير، وذكرت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن السلطات طردت الناشطين الإسبانيين إلى جزر الكناري بعد ساعات من استجوابهم، وادعت السلطات المغربية أن الشرطة لم تتدخل إلا للحيلولة دون وقوع شجار بين ناشطين إسبانيين وشبان مغاربيين، والسيطرة على الشجار الذي نشب عندما تقابل الشبان المغاربيون مع ناشطين إسبانيين أثناء مغادرة الناشطين الإسبانيين مباراة لكرة القدم. وقد أكدت وزارة الخارجية الإسبانية في بيان لها صدر بتاريخ 30 آب / أغسطس أن الشرطة المغربية كانت قد احتجزت 11 إسبانياً وأنها قبلت تقسيم المغرب بأن هدف تدخل الشرطة المغربية كان يرمي للحيلولة دون وقوع اشتباكات بين المتظاهرين والمواطنين المغاربة.

لم ترد تقارير عن قيام الحكومة بتقييد حرية السفر إلى الخارج خلال العام، على الرغم من أن الحكومة كانت تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج بين الحين والأخر في السنوات السابقة.

كانت الحكومة قد اعتقلت سبعة نشطاء صحراويين في قضية تعود إلى تشرين الأول / أكتوبر 2009 ووجهت لهم تهمة "التعاون الاستخباراتي مع جهة أجنبية" وتهمة التحرير على الإخلال بالنظام العام، وذلك بعد سفرهم للاجتماع بمسؤولين جزائريين ومسؤولين من جبهة البوليساريو في الجزائر العاصمة وفي تندوف. وقد أحال المسؤولون الحكوميون القضية إلى محكمة عسكرية وفقاً للقانون الذي يمنح المحاكم العسكرية السلطة القضائية للنظر والبت في القضايا التي تتعلق بالخيانة أو الجاسوسية. في 28 كانون الثاني / يناير، أفرجت إدارة السجن مؤقتاً عن الناشطة دكجة لشكر بسبب مشاكل صحية، لكن الحكومة لم تسقط التهم الرسمية الموجهة إليها. وقام الناشطون الستة المتبقين بإضراب عن الطعام لمدة 41 يوماً، فأصدرت محكمة مدينة منفصلة في سلا في 18 أيار / مايو أمراً بالإفراج المؤقت عن يحيى الطاروزي ورشيد الصغير وصالح لبيهي، لكنها أيضاً لم تسقط التهم الموجهة إليهم. وفي 23 أيلول / سبتمبر رفضت المحكمة العسكرية في سلا النظر في تهم التجسس الموجهة ضد الأشخاص السبعة وأحالـت القضية إلى محكمة الاستئناف المدنية في الدار البيضاء للنظر في تهمة التحرير على الإخلال بالنظام العام المتبقية. وقد مثل السجناء الثلاثة الناشطون، أحمد الأنصارـي وإبراهيم دـحان وعلي سالم التـامـك أربع مرات أمام محكمة الدار البيضاء، لكن القاضـي كان في كل مرة يؤجل النظر في القضية لأن النـاشـطـين المؤـيـدين للمـغـرب كانوا يـسبـبون صـخـباً دـاخـلـ المحـكـمةـ ويـهـددـونـ المـتـهـمـينـ الثـلـاثـ بـالـعـنـفـ الجـسـديـ. وـادـعـتـ منـظـمـاتـ غـيرـ حـكـومـيـةـ عـدـيدـ،ـ مـغـرـبـيـةـ وـصـحـرـاوـيـةـ تـنـسـمـ بـالـمـصـادـيقـ وـتـهـمـ بـحـقـوقـ الإـنـسـانـ،ـ أـنـ السـلـطـاتـ سـمـحتـ بـوـقـوعـ الفـوضـىـ دـاخـلـ الـمـحـكـمـةـ كـوـسـيـلـةـ لـتـرـهـيبـ الـمـحـتـجـزـينـ وـأـيـ منـ الشـهـودـ أـوـ أـفـرـادـ عـائـلـاتـ الـمـحـتـجـزـينـ الـذـيـنـ قـدـ يـرـغـبـونـ فـيـ حـضـورـ الـجـلـسـةـ كـمـاـ وـاصـلـتـ تـلـكـ الـمـنـظـمـاتـ إـصـرـارـاـهـ عـلـىـ أـنـ دـوـافـعـ سـيـاسـيـةـ كـانـتـ تـكـمـنـ وـرـاءـ اـحـتـجازـ السـبـعـةـ.ـ وـأـفـادـتـ عـائـلـاتـ الـمـحـتـجـزـينـ أـنـ وـصـولـهـاـ إـلـىـ الـمـحـتـجـزـينـ كـانـ مـحـدـودـاـ خـلـالـ الشـهـرـ الـأـوـلـ مـنـ اـحـتـجازـ النـشـطـاءـ،ـ إـلـاـ أـنـ الـحـكـومـةـ كـانـتـ تـسـمـحـ لـلـعـائـلـاتـ بـالـوـصـولـ إـلـىـ الـمـحـتـجـزـينـ بـعـدـ ذـلـكـ.

كانت السلطات قد منعت أمينتو حيدر، وهي أحد الشخصيات القيادية في تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان ("كوديسا")، من دخول الإقليم لمدة 34 يوماً في شهرئي تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر 2009، ولكنها عادت إلى الإقليم يوم 18 كانون الأول / ديسمبر 2009، وقد تمكنت حيدر منذ عودتها، من التنقل بحرية داخل الإقليم والسفر خارج الإقليم.

شارك سكان أقاليم الصحراء الغربية من العيون والسمارة وأوسرد وبوجور منذ عام 1977 في الانتخابات المغربية الوطنية والإقليمية، كما شارك في هذه الانتخابات منذ عام 1983 1983 سكان إقليم واد الذهب. وفي الانتخابات الشعبية التي أجريت في حزيران / يونيو 2009 لم تسمح الحكومة للصحراويين بترشيح أنفسهم في هذه الانتخابات إلا إذا كانت آرائهم السياسية مؤيدة للمغرب. وقد تجاوزت نسبة الناخبين المسجلين الذين توجهوا إلى مراكز الاقتراع 70 بالمائة، إلا أن المراقبين المحليين وجهوا تهماً للسلطات بالفساد، واتهموها بصورة رئيسية بشراء الأصوات، في بعض السباقات.

لم تتوفر سوى معلومات كانت قليلة نسبياً فيما يتعلق بالتمييز في الإقليم. كانت مشاركة النساء في المجتمع الصحراوي القبلي التقليدي في النشاطات السياسية والاقتصادية تفوق مشاركة النساء في أوساط المجموعات الإثنية الأخرى المقيمة في شمال أفريقيا، كما كانت مشاركة الصحراويات في هذه النشاطات أكثر فعالية. وكان معظم الصحراويين في الإقليم يقيمون في بيوت حضرية أو شبه حضرية، وكانت ظروفهن وأوضاعهن موازية لتلك التي في المغرب. فازت النساء بنسبة 13 في المائة من المقاعد في الانتخابات الشعبية التي تم إجراؤها في شهر حزيران / يونيو 2009، وكان السبب الجزئي لذلك تطبيق نفس النظام الجديد للحصول على المعمول به في المغرب المعترض به دولياً، إذ كان هذا النظام يتضمن جميع الأحزاب السياسية إشراك المرأة في قوائم حزبها بنسبة لا تقل عن 12 في المائة.

للاطلاع على معلومات بشأن الاتجار بالأشخاص، يرجى مراجعة التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وعنوانه "الاتجار بالأشخاص"، وذلك، على العنوان التالي:
www.state.gov/g/tip

يُطبق قانون العمل المغربي في مناطق الإقليم التي يسيطر عليها المغرب، وكان للنقابات المغربية التي تغطي جميع القطاعات وجوداً في تلك المناطق، ولكنها لم تكن تمارس نشاطها فيها. وتحافظ أكبر الاتحادات الكونفدرالية التجارية على تواجد اسمها في كل من العيون والداخلة، وتشمل هذه الاتحادات كلاً من الاتحاد المغربي للعمل واتحاد العمل الديمقراطي، والاتحاد الوطني للعمال المغاربة.

يجيز الدستور وقانون العمل حق الإضراب عن العمل، ومع ذلك لم يقع خلال العام أي إضراب عن العمل ولم تحدث أي أعمال أخرى تتعلق بالوظائف ولم يتم التوصل إلى أية اتفاقيات تمت عن طريق المساقمات الجماعية. وكان معظم أعضاء النقابات موظفين لدى الحكومة المغربية أو في منظمات تملكها الدولة. كما كانت النقابات ناشطة في أوساط العاملين في مجال الفوسفات وصيد الأسماك. وكانت أجور عمال قطاع الأجور في الإقليم تتجاوز أجور نظائرهم في المغرب بما يتجاوز نسبة 85 في المائة، وكان الغرض من ذلك إعطاء العمال المغاربة حافزاً يدفعهم إلى الانتقال إلى الإقليم، وكانت الحكومة تعفي العمال من دفع ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة.

كان القانون يحظر التشغيل القسري أو العمل بكفالته، ولم ترد تقارير عن حدوث مثل تلك الممارسات. تتراوح العقوبات لأولئك الذين يرتكبون مخالفات التشغيل القسري السجن لمدة تصل إلى أربع سنوات، أما عقوبات التشغيل القسري للأطفال فكانت السجن من سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات. يقوم مفتشو العمل المنتدبون لمكاتب مفوضي العمل بتطبيق قوانين العمل المغربية، ويوجد في الصحراء الغربية مكتباً لهؤلاء المفوضين، أحدهما في العيون والآخر في واد الذهب.

كانت الأحكام الخاصة بتنظيم الحد الأدنى لسن العمل مماثلة لتلك المعمول بها في المغرب. لم ترد تقارير بخصوص عمال الأطفال في القطاع الرسمي للأجور. وقد وردت تقارير عنأطفال يعملون في شركات مملوكة لعائلات الأطفال وتمارس أعمالها في القطاع الزراعي.

كان الحد الأدنى للأجور والعدد الأقصى لساعات العمل مطابقين لما هو معمول به في المغرب. غير أن العاملين في بعض منشآت تصنيع المنتجات السمكية كانوا يعملون فعلاً 12 ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع، وذلك أثناء فترات الذروة، وكانت معايير الصحة والسلامة المهنية هي ذات المعايير المطبقة في المغرب، وكان تطبيق هذه المعايير لا يزال بدائياً باستثناء الحظر المفروض على توظيف النساء في المهن الخطيرة.